



توجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة
السنة الأولى

القدس

عاصمة الثقافة العربية

Capital of Arab Culture

al-QUDS

2 0 0 9



المقدمة

يحاول الكثيرون إبداء رأيهم بالحكومة الفلسطينية الثانية عشرة من خلال دراسة توجهاتها وتقييم أدائها، وكتابة مقالات رأي حولها. فمنهم من ركز على نقدها ومنهم من وازن وأظهر سلبياتها وإيجابياتها، وآخرين قيموا أدائها الأمني، وفند غيرهم أدائها الاقتصادي والمالي والسياسي وغير ذلك.

من هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة توجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة بطريقة مختلفة عن الأبحاث السابقة، فهي تعتمد على دراسة القضايا المطروحة في محاضر الاجتماعات الأسبوعية للحكومة.

وعلى الصعيد الحكومي تعد الحكومة الكثير من التقارير، منها ما يشرح إنجازاتها ومنها ما يشرح متابعة تنفيذ قراراتها، وآخر يعني بأمر اللجان أو الخدمات وغير ذلك. أما هذه الدراسة فتعالج توجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة، وتحاول الإجابة عما إذا كانت الحكومة حريصة على تطبيق البرنامج الذي وضعته عند توليها مهام أعمالها، وخطبة الإصلاح والتنمية التي انتهجتها، وارتأت الباحثة أن ذلك قد يتحقق من خلال دراستها لعينة من محاضر اجتماعات جلسات مجلس الوزراء الأسبوعية، والاطلاع على القضايا التي تعالجها وأهم القضايا التي تتخذ قرارات بحقها.

يعالج الفصل الأول من هذه الدراسة مشكلة الدراسة، والتساؤلات التي تسعى للإجابة عليها، إضافة لأهميتها وحدودها وتعريف لأهم المصطلحات الواردة فيها.

أما الفصل الثاني فيعالج المنهج الذي اتبعته الدراسة، وصدق الأداة وثباتها، مادة الدراسة، والطريقة التي تم وفقها اختيار العينة.

بينما يعرض الفصل الثالث أهم النتائج من خلال الجداول والرسوم البيانية، مع تحليل لأهم ما ورد فيها. وأخيرا النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة.



الفصل الأول

مشكلة الدراسة:

تعالج هذه الدراسة توجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة في العام الأول لتوليها مهام أعمالها، وذلك من خلال تحليل محتوى المواضيع التي تم طرحها في جلسات مجلس الوزراء، استناداً لمحاضر الجلسات الأسبوعية (الورقية).

تولت الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة مهام أعمالها كحكومة "طوارئ" ثم تم تكليفها بتشكيل حكومة "تسيير أعمال"، وكان ذلك تحت ظروف أمنية وسياسية صعبة، ولقهر هذه الظروف وتوفير مقومات الصمود والثبات للمواطن الفلسطيني كان برنامج الحكومة قائماً على التالي: الالتزام بالبرنامج السياسي للرئيس محمود عباس، والالتزام بالاتفاقيات الثنائية الموقعة من قبل منظمة التحرير، والعمل على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وإعادة الولاية الفعلية للسلطة في قطاع غزة. وبخصوص القدس ستعمل الحكومة على دعم المدينة وحمايتها. وستعمل الحكومة على توفير الأمن والأمان لترسيخ سيادة القانون وإنهاء الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية. وعلى الصعيد الاقتصادي ستعمل الحكومة على مواجهة الفقر والبطالة والركود الاقتصادي. كما تعهدت بإيلاء اهتمام خاص بملف الأسرى المعتقلين في سجون الاحتلال. وتعزيز دور القضاء وحماية استقلاله. والاهتمام بأوضاع المخيمات من مختلف النواحي. وتطوير الزراعة والخدمات الصحية وحماية البيئة، والاهتمام بالنشاطات الثقافية، والارتقاء بالتعليم كما وكيفا. وتطوير مفهوم المواطنة الصالحة، ومكافحة استغلال الدين وتعزيز مكانة الاسلام، إضافة لحماية حقوق الإنسان والحريات ومساواة المرأة بالرجل، والاهتمام بالأسرة والشباب والفئات المهمشة. ولتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بإعداد خطة متوسطة المدى للسنوات (2008-2010)، تقوم بتطبيق برنامجها الحكومي وفقها.⁽¹⁾

من هنا رأت الباحثة أهمية إجراء دراسة توضح ما إذا كانت الحكومة تعمل على تطبيق برنامجها، من خلال ما تطرحه من قضايا على طاولة اجتماعاتها الأسبوعية.

¹ خطاب دولة د. سلام فياض بعد تكليفه برئاسة حكومة تسيير الأعمال.



تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة توجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة في السنة الأولى لتوليها مهام أعمالها، وتحديدًا تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي المواضيع التي تطرح في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء؟
هل تتوافق المواضيع المطروحة في الجلسات الأسبوعية لمجلس الوزراء مع البرنامج الذي طرحته الحكومة عند توليها مهام أعمالها؟

هل تصدر قرارات وزارية أو رسائل بكل المواضيع التي تطرح؟

هل تركز الحكومة في نقاشاتها على المواضيع الداخلية أم الخارجية؟

إلى أين تتحدر القضايا المطروحة في محاضر جلسات مجلس الوزراء؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النسبية لهذه الدراسة في تعرضها لتوجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة، فمن خلال ذلك تستطيع الحكومة التعرف على مدى مطابقة ما تطرحه من قضايا في جلساتها، مع برنامجها الذي طرحته عند توليها مهام أعمالها، وبالتالي تحقيقها للأهداف المرجوة.

كما أن هذه الدراسة مهمة للجمهور الفلسطيني بحيث تبين له ما إذا كانت الحكومة ملتزمة بتطبيق ما وعدت به في برنامجها الحكومي.



حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة بتحليل مضمون مجموعة من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء عن طريق اختيار عينة من المحاضر. وحددت الفترة الزمنية لتحليل المضمون، خلال السنة الأولى لعمل الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة.

تعريف المصطلحات:

فيما يلي تعريف لأبرز المصطلحات الواردة في هذه الدراسة:
برنامج الحكومة: ويقصد به البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة.⁽²⁾ وفي هذه الدراسة يعد خطاب دولة رئيس الوزراء د.سلام فياض بعد تكليفه برئاسة الحكومة هو المقصود بهذه الدراسة.

جلسة مجلس الوزراء: يعقد مجلس الوزراء جلسة أسبوعية دورية كل أسبوع، وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 12/01/01، بتاريخ 2008/6/18، القاضي بتحديد انعقاد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية للحكومة الثانية عشرة يوم الإثنين من كل أسبوع في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً وتكون هذه الجلسة لمناقشة جميع المواضيع المعروضة على مجلس الوزراء.⁽³⁾

محاضر الجلسات: استناداً إلى اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء، يقوم الأمين العام بتدوين الوقائع والقرارات، وإعداد مسودة محاضر الجلسات التي تعطى أرقاماً متسلسلة لكل سنة، ويوقع رئيس الوزراء والأمين العام على محاضر الجلسات بعد المصادقة عليها، وتحفظ هذه الجلسات.⁽⁴⁾

قرار حكومي: يمكن تعريف القرار الحكومي بأنه مشروع القرار الذي طرح للمناقشة في جلسة مجلس الوزراء، وأثنى عليه عضو آخر في المجلس، وبالتالي يتم عرض القرار للتصويت بعد قراءته بالصيغة النهائية المقترحة، ويصبح مشروع القرار قراراً رسمياً إذا نال على موافقة نصف الحاضرين أو غالبيتهم.⁽⁵⁾

² القانون الأساسي المعدل (2003). المادة (66).

³ جلسة مجلس الوزراء رقم (12/01)، بتاريخ 2007/16/18.

⁴ اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء.

⁵ اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء.



رسائل الأمين العام: من مهام الأمين العام لمجلس الوزراء متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء وتعميم المعلومات المتعلقة بها ونشرها، ويكون ذلك من خلال الرسائل التنفيذية ورسائل التكليف.⁽⁶⁾

الفصل الثاني:

منهج الدراسة

هذه الدراسة من نوع الدراسات الوصفية. حيث استخدمت الباحثة البحث الوصفي للإجابة عن التساؤلات المطروحة، ويعرف البحث الوصفي بأنه: البحث الذي يركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، ويعتمد بشكل أساسي على الأرقام والاستبانة.⁽⁷⁾

وفي إطار البحث الوصفي، استخدمت الباحثة المنهج الكمي وهي: "الدراسات البحثية التي يعتمد فيها الباحث على لغة الأرقام والقياسات المتعلقة بموضوع دراسته، وتستخدم الأرقام والبيانات الإحصائية للدلالة على متغيرات متصلة بموضوع البحث".⁽⁸⁾

استخدمت الباحثة أداة تحليل المضمون، وهو كما يعرفه بيزلي 1960: أحد أساليب الإفادة من المعلومات المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتخييص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنتظم لقواعد التصنيف.⁽⁹⁾

وقد اعتمد البحث على (الاستبانة) لتحقيق نتائج الدراسة، وهي من تصميم الباحثة، وكان الهدف منها جمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة. تتكون الاستبانة من جزئين، الجزء الأول: يوضح شكل المواد المطروحة في اجتماعات مجلس

⁶ الهيكل التنظيمي المعدل لمؤسسة رئاسة الوزراء. 2008.

⁷ سعيد حسين. بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ. القاهرة: عالم الكتب، 1976. ص 127.

⁸ رضوان أبو عياش. البحوث العلمية والإعلامية. ط(1). القدس: مطبعة المنار الحديثة، 2004. ص 24-25.

⁹ مناهج البحث في إعلام الطفل. د. محمود إسماعيل، دار الجامعات، <http://www.mostashar.org/BK5dDR1.html>



الوزراء الأسبوعية من خلال التعرف على أنواع هذه المواد، والجزء الثاني: يوضح مضمون هذه المواد. (انظر ملحق رقم ((1)).

صدق الأداة وثباتها: (الصدق الظاهري للأداة)

حكمت الباحثة أداة البحث من خلال محكمين، فقد تم اختيار باحثين، وزعت عليهم الاستبانة، بعد تصميمها. أخذت الباحثة بملاحظات المحكمين، في إعادة بناء أداة البحث، وهذان الباحثان هما: الأستاذ حسن لدادوة، والأستاذ عماد غياطة، وكلاهما من جامعة بيرزيت.

مادة الدراسة:

قررت الباحثة اختيار محاضر جلسات مجلس الوزراء الأسبوعية لدراسة مضمونها، لاعتقاد الباحثة أن القضايا التي يتم مناقشتها في هذه الجلسات يمكن أن تقدم صورة عن القضايا التي تركز عليها الحكومة في اجتماعاتها وبالتالي التعرف على ما تسعى الحكومة لتحقيقه ومدى انسجامه مع ما طرحته الحكومة في برنامجها الحكومي. كما تتميز محاضر اجتماعات مجلس الوزراء بأنها تقدم عينة لأهم ما يطرح على الطاولة الوزارية من قضايا حكومية.

عينة الدراسة

قررت الباحثة اختيار عينة عشوائية منتظمة من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء في الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة، وتعرف العينة العشوائية المنتظمة على أنها: العينة التي يتم اختيارها وفقاً لتكرار معين يحدده الباحث، شريطة أن يختار المفردة الأولى بطريقة عشوائية.⁽¹⁰⁾

¹⁰ البحوث الإعلامية (أسسها، أساليبها، مجالاتها). محمد عبدالعزيز الحيزان. السعودية: الرياض، ط (1)، 1998، ص 74.



وكما هو معتمد في مثل هذا النوع من العينات قامت الباحثة باختيار المفردة الأولى فقط بطريقة عشوائية، ثم اختارت باقي مفردات العينة على أساس منتظم بمعنى أنه يوجد طول (أو فرق) ثابت بين المفردات.

وبما أننا بصدد دراسة توجهات الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة في السنة الأولى لتوليها مهام أعمالها، من خلال محاضر جلسات مجلس الوزراء للسنة الأولى للحكومة الثانية عشرة، بحيث يبلغ عدد هذه الجلسات (60) جلسة في الفترة الواقعة ما بين (2007/6/18 – 2008/6/17)، اخترنا منها عينة عشوائية منتظمة حجمها خمسة محاضر.

قامت الباحثة بقسمة حجم مادة الدراسة على حجم العينة، للحصول على طول الفترة أو الفرق بين رقم كل مفردة والمفردة التي تليها. وهي كما يلي: $12 = 5 \div 60$.

اختارت الباحثة المفردة الأولى بطريقة عشوائية بسيطة من بين الأرقام من (1) إلى (12)، وهو الرقم (7) وبذلك تحمل المفردة (الجلسة) الأولى في الدراسة رقم (7).

نضيف العدد (12) إلى كل مفردة فنحصل على أرقام المفردات أو (الجلسات)، وبالتالي تكون أرقام العينة المنتظمة هي: (7، 19، 31، 43، 55)، أي أن المفردة الأولى فقط هي التي يتم اختيارها عشوائياً بينما باقي المفردات تكون على أساس منتظم، يتوقف على حجم المجتمع وحجم العينة.

عاصمة الثقافة العربية

Capital of Arab Culture

al-QUDS

2 0 0 9



الفصل الثالث

عرض وتحليل نتائج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات التي تم جمعها خلال تنفيذ الدراسة، وقامت الباحثة بمعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث حلت الباحثة بيانات الاستبانة، باستخدام التحليل الوصفي (الإحصاء البسيط: التكرار والنسبة المئوية)، وفيما يلي عرض لهذه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال استمارة تحليل المضمون التي تم خلالها تحليل عينة من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الفلسطيني في الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة وتحليلها للإجابة على تساؤلات الدراسة.

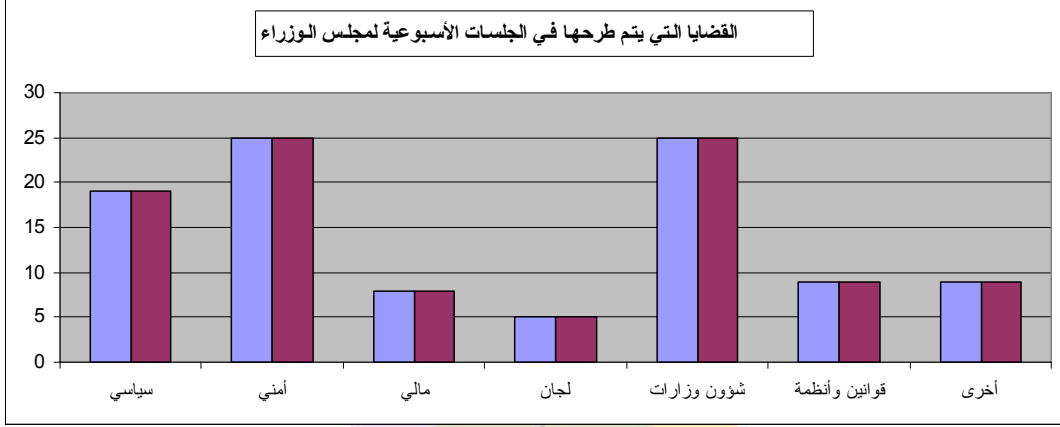
المشكلة الأولى: ما هي القضايا التي تطرح في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء؟

تطرح العديد من القضايا أسبوعياً على طاولة مجلس الوزراء وللتعرف على أهمها، تساءلت الباحثة عن: ما هي القضايا التي تطرح في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء؟ وكانت النتائج كما يبين الجدول رقم (1):

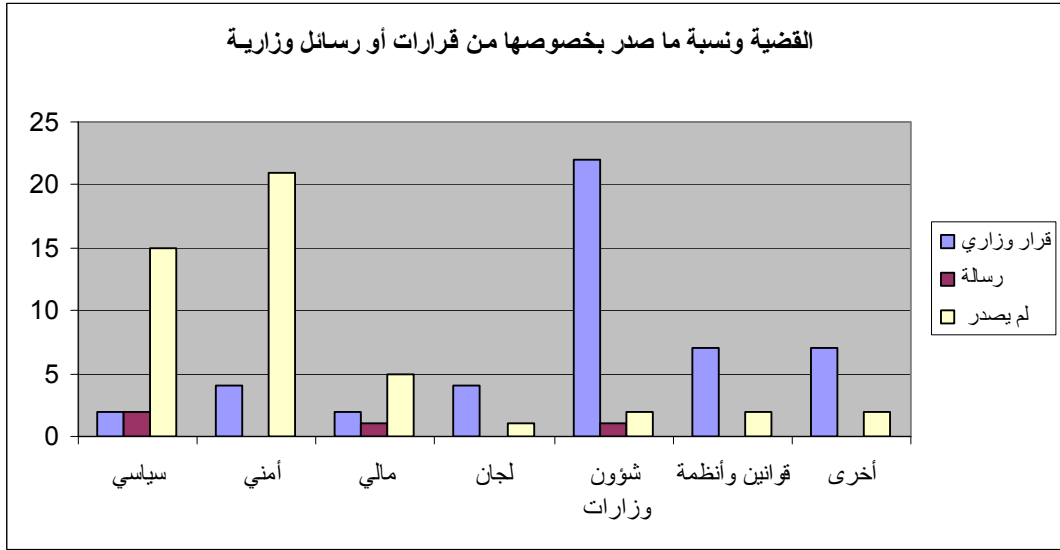
جدول رقم (1)

القضايا التي تطرح في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء

النسبة (%)	التكرار (ك)	ما القضايا التي تطرح في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء
19	19	سياسي
25	25	أمني
8	8	مالي
5	5	لجان
25	25	شؤون وزارات
9	9	قوانين وأنظمة
9	9	أخرى
100	100	المجموع



يبين الجدول رقم (1) أن أكثر القضايا المطروحة في جلسات مجلس الوزراء هي القضايا المتعلقة بالأمن وبشؤون الوزارات بنسبة 25% لكل منهما، والقضايا السياسية بنسبة 19% من مجموع القضايا المطروحة، أما ما يتعلق بالقوانين والأنظمة فبلغت نسبته 9%، واتضح أن القضايا التي تتعلق بالشؤون المالية شكلت نسبتها 8%، واللجان 5%، وبلغت نسبة المواد الأخرى 9%.





نلاحظ أن الجانب الأمني حاز على جزء كبير من القضايا المطروحة في جلسات مجلس الوزراء، وهذا يبين أن الحكومة تسير وفق برنامجها فقد تعهدت بتوفير الأمن والأمان، وإنهاء حالة الفلتان الأمني. كما أنه وبناء على آراء عدد من أفراد الشارع الفلسطيني، فقد حققت الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة نتائج ملموسة على الصعيد الأمني وأصبح المواطن الفلسطيني يشعر بالأمن والأمان بشكل كبير.⁽¹¹⁾ من هنا أثمر جهد الحكومة في المجال الأمني وحقق نتائج كبيرة على صعيد الإصلاح الأمني، ونشر نوع من الأمان والثقة بالحكومة بين المواطنين.

كان هناك اهتمام بشؤون الوزارات حيث حازت على نسبة 25% من القضايا المطروحة، وهذا يبين أن هناك اهتمام كبير من قبل الوزراء بوزاراتهم، وبمتابعة قضاياها وتحسينها وإعادة هيكلتها وإصلاحها، ومن الواضح أن 22% من القرارات الوزارية الصادرة خلال السنة الأولى لتولي الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة مهام أعمالها، قرارات صادرة في مجال شؤون الوزارات سواء كانت في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية....

أما القضايا السياسية فشكلت 19% من القضايا المطروحة، ولاحظت الباحثة أن القضايا المتعلقة بغزة هي القضايا الأكثر طرحاً، ولا بد أن ذلك يعود لتحقيق تعهد الحكومة في برنامجها بإعادة السلطة الشرعية لقطاع غزة.

من خلال النتائج السابقة يظهر أن الحكومة ركزت على القضايا الخاصة بالأمن والإصلاح الأمني والمؤسساتي بالدرجة الأولى، ويعود ذلك لاعتبار الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة حكومة تسعى للإصلاح في شتى المجالات.

المشكلة الثانية: هل تتوافق القضايا المطروحة في جلسات مجلس الوزراء مع البرنامج الذي طرحته الحكومة؟

عند تولي الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة مهام أعمالها طرحت برنامجاً حكومياً، لتعمل وفقه وتعمل على تحقيقه، ويبين

الجدول رقم (2) مدى توافق القضايا التي تطرح في اجتماعات مجلس الوزراء مع برنامج الحكومة.

¹¹ لقاءات ميدانية عشوائية. أجرتها الباحثة في رام الله بتاريخ 2009/2/9.



جدول رقم (2)

مدى توافق القضايا التي تناقش في اجتماعات مجلس الوزراء مع برنامج الحكومة

هل تتوافق القضايا المطروحة مع برنامج الحكومة	التكرار (ك)	النسبة (%)
متوافق	100	100
غير متوافق	0	0
المجموع	100	100

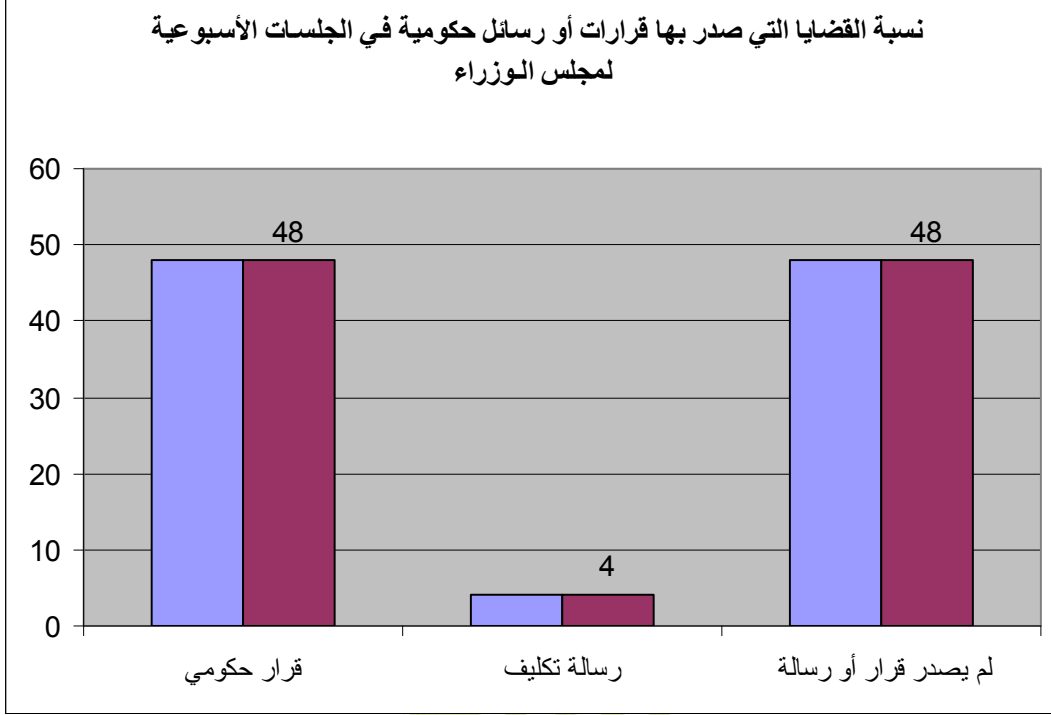
يوضح الجدول السابق نتيجة واحدة واضحة، وهي أن الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة تطرح القضايا المتوافقة مع برنامجها وتصب في خدمته في جلساتها الأسبوعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحكومة تعمل على تطبيق البرنامج الذي وضعته عند توليها عملها.

المشكلة الثالثة: هل تصدر قرارات وزارية أو رسائل بكل القضايا التي تطرح على طاولة اجتماعات مجلس الوزراء؟ في كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء تطرح قضايا متعددة، منها ما يصدر بخصوصه قرار مجلس وزراء أو رسالة متابعة من الأمين العام، ومنها ما لا يصدر بخصوصه، والجدول التالي يبين نسبة القضايا التي صدر فيها قرارات وزارية:

جدول رقم (3)

نسبة القضايا التي صدر بها قرارات أو رسائل حكومية في الجلسات الأسبوعية لمجلس الوزراء

هل تصدر قرارات حكومية أو رسائل بكل المواضيع التي تطرح	التكرار (ك)	النسبة (%)
قرار حكومي	48	48
رسالة تكليف	4	4
لم يصدر قرار أو رسالة	48	48
المجموع	100	100



يبين الجدول رقم (3)، أن 48% من القضايا صدر بخصوصها قرار حكومي، و4% صدر بخصوصها رسائل للأمين العام، و48% لم يصدر بها قرار حكومي أو رسالة.

من خلال النسب السابقة نلاحظ أن هناك جملة من القضايا التي تحتاج قرارات حكومية لتنفيذها، أو رسائل من الأمين العام، ولكن ومن خلال الدراسة تبين أن عدم صدور قرار وزاري بقضية ما لا يعني بالضرورة عدم تحقيق تقدم في هذه القضية، ودليل ذلك على سبيل المثال أن الحكومة حققت تقدم ملموس على الصعيد الأمني من خلال معالجتها لهذه القضية بنسبة 25% من مجموع القضايا التي تعالجها أسبوعياً، بالرغم من أن نسبة القرارات الصادرة على الصعيد الأمني في السنة الأولى من عمل الحكومة 4%.



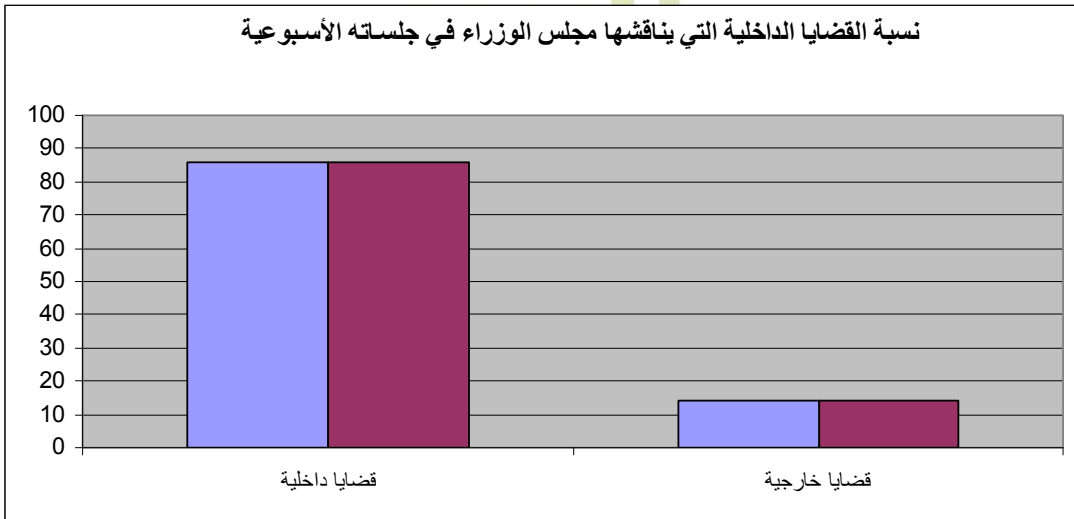
المشكلة الرابعة: هل تركز الحكومة في القضايا التي تطرحها على القضايا الداخلية أم الخارجية؟

من خلال هذا التساؤل تسعى الباحثة للتعرف على القضايا التي تركز الحكومة على دراستها، من حيث كونها قضايا داخلية

أو خارجية، والجدول رقم (4) يبين:

جدول رقم (4)
القضايا التي تركز الحكومة عليها

هل تركز الحكومة على القضايا الداخلية أم الخارجية	التكرار (ك)	النسبة (%)
قضايا داخلية	86	86
قضايا خارجية	14	14
المجموع	100	100



من خلال الجدول رقم (4) تبين أن 86% من القضايا التي تناقشها الحكومة قضايا داخلية، و14% من القضايا التي تناقشها خارجية.



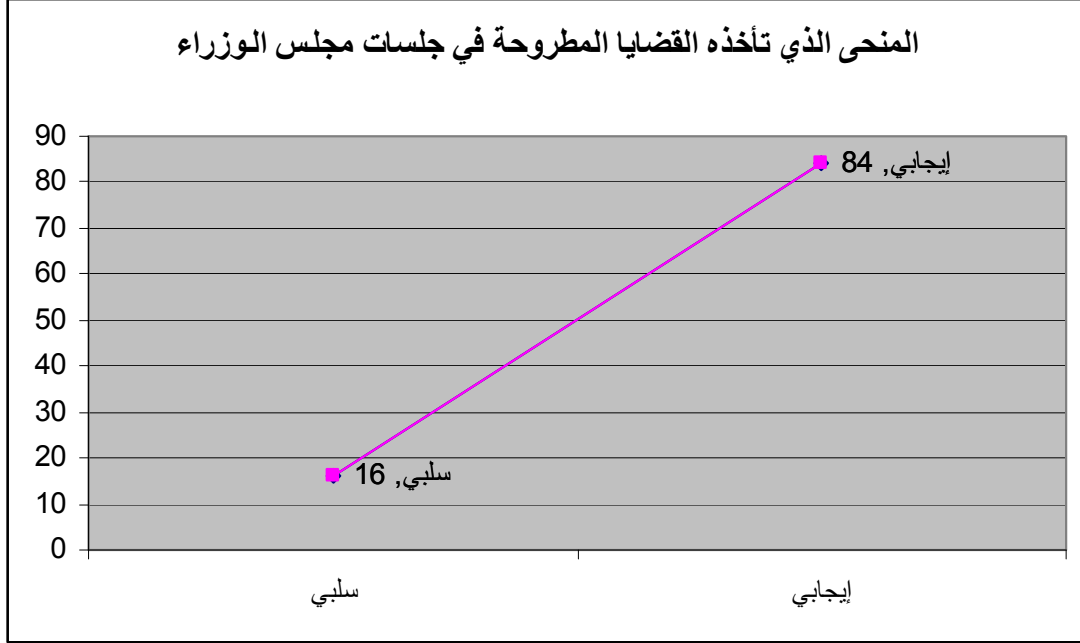
من الواضح أن الحكومة تركز على القضايا الداخلية ومعالجتها، وإحداث الإصلاح من خلال بناء المؤسسات والقدرات، ودعم صمود المواطنين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

المشكلة الخامسة: إلى أين تتحدر القضايا المطروحة في محاضر جلسات مجلس الوزراء؟
يبين الجدول رقم (5) المنحى الذي تأخذه القضايا التي يتم مناقشتها في جلسات مجلس الوزراء، وكان ذلك من خلال قراءة الباحثة للقضايا المطروحة، وتحليل مضمون لها، وتهدف الباحثة من خلال هذا التساؤل للوصول إلى نسبة القضايا التي يتم حلها عند عرضها على مجلس الوزراء. والنتائج تظهر من خلال الجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

المنحى الذي تأخذه القضايا التي تطرح في جلسات مجلس الوزراء

النسبة (%)	التكرار (ك)	ما المنحى الذي تأخذه القضايا المطروحة في محاضر جلسات مجلس الوزراء
16	16	سلبي
84	84	إيجابي
100	100	المجموع



يظهر الجدول رقم (5) والرسم البياني السابق أن 84% من القضايا المطروحة في جلسات مجلس الوزراء تتجه للحل في نهاية نقاش القضية، و16% من القضايا لا نتيجة إيجابية لها. وهذا يبين أن نسبة القضايا التي يتم حلها كبيرة. جزء كبير من القضايا التي تطرح على طاولة مجلس الوزراء يتم حلها، فمنها ما يتخذ بصدده قرار وزاري، ومنها ما يتم إنجازه من خلال متابعتها من قبل الأمين العام أو الوزراء من خلال وزاراتهم. ولا بد أن الظروف والصعوبات التي تقف في وجه الحكومة خاصة الانقلاب في قطاع غزة وعدم سيطرة الحكومة على الأوضاع هناك، تحول دون معالجة العديد من القضايا، كما يلعب الاحتلال دور كبير في عرقلة الكثير من مشاريع الحكومة بشكل عام.



النتائج:

1- بينت الدراسة أن توجه الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة وتحديدا في السنة الأولى لتوليها مهام أعمالها توجه إصلاحى أمنى، وذلك لتوفير مقومات الصمود لأبناء الشعب الفلسطيني. كما أن الحكومة تعمل وفقا لبرنامجها الوزاري الذي طرحته عند توليها لعملها.

2- تشكل نسبة القضايا الخاصة بالأمن والمطروحة في جلسات مجلس الوزراء نسبة 25%، وشؤون الوزارات 25%، والقضايا السياسية نسبة 19%، أما ما يتعلق بالقوانين والأنظمة فبلغت نسبته 9%، والقضايا التي تتعلق بالشؤون المالية شكلت نسبتها 8%، واللجان 5%، وبلغت نسبة المواد الأخرى 9%.

3- تطرح الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة القضايا المتوافقة مع برنامجها وتصب في خدمته خلال جلساتها الأسبوعية بنسبة 100%، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحكومة تعمل على تطبيق محدد وفق خطة محددة هي خطة الإصلاح والتنمية.

4- 48% من القضايا التي تم طرحها في جلسات مجلس الوزراء في السنة الأولى لعمل الحكومة صدر بخصوصها قرار حكومي، و4% صدر بخصوصها رسائل للأمين العام، و48% لم يصدر بها قرار حكومي أو رسالة.

5- تبين أن 86% من القضايا التي تناقشها الحكومة قضايا داخلية، و14% من القضايا التي معالجتها خارجية.

6- تشكل القضايا المطروحة في جلسات مجلس الوزراء التي يتم حلها أو تتجه نحو الحل 84% من القضايا المطروحة في جلسات مجلس الوزراء في السنة الأولى لعمل الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة، و16% من القضايا لا تتجه نحو



الحل. وهذا يبين أن مجلس الوزراء يعالج جزء كبير من القضايا التي تطرح على طاولته، وهذا ينم عن كفاءة وفاعلية المداولات. ولكن لاعتبارات الظروف الموضوعية يتم حل القضايا بالقدر الظاهر سابقا.



القدس

عاصمة الثقافة العربية

Capital of Arab Culture

al-QUDS

2 0 0 9

